



مركز دراسات الشَّهيد الخاوي

العراق في مراكز الدراسات الإقليمية والدولية

العدد 103



العنوان

٣	الملخص التنفيذي
٤	١. يجب ألا تتحول زيادة صادرات النفط العراقية عبر البصرة إلى أداة تخدم إيران/FDD
٥	٢. كيف يمكن لاستثمار العراق في إحياء خطوط الأنابيب أن يساعد على تجاوز مضيق هرمز؟ / Arab News
٦	٣. أضعفوا، لكنهم لم يهزموا: تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة لا يزالان يشكلان تهديداً للشرق الأوسط / ACLED
٧	٤. حكومة الزايد الجديدة في مواجهة الفساد وضبط الجماعات المسلحة / JETRO
٨	٥. ارتفاع صادرات النفط العراقية في أغسطس؛ الأسعار المنخفضة تجذب المشتريين / Reuters
٩	٦. تعثر مساعي العراق لنزع سلاح الميليشيات / Ahram
١٠	٧. نزع سلاح الميليشيات العراقية: تحول استراتيجي إيراني ودروس محدودة للبنان / ALMA
١١	٨. العراق يرفض بقاء قوات التحالف بعد ٣٠ سبتمبر، وبغداد تؤكد أنها لن تكون / Asharq Al-Awsat
١٢	٩. آخر تطورات الحرب الإيرانية-الأمريكية وتأثيرها في العراق / ISW
١٣	١٠. قد تسعى الجماعات المسلحة العراقية المدعومة من إيران إلى تأجيل نزع السلاح / FDD
١٤	١١. حسابات السنة العراقيين في الحرب وسلاح الجماعات المسلحة / Middle East Monitor
١٥	١٢. لا تسمحوا للميليشيات المدعومة من إيران بتحديد موعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق / The National
١٧	١٣. خطة نزع سلاح الميليشيات في العراق: خلافات داخلية ومساعٍ إيرانية لاحتوائها / INSS
١٩	١٤. طريق دمشق: كيف يمكن لسوريا الاستفادة من اقتصاد ما بعد هرمز؟ / Foreign Affairs
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

يقف العراق على أعتاب انتهاء مهمة عسكرية أجنبية، غير أن السؤال الرئيس لا يتعلق بموعد مغادرة آخر قوات التحالف للبلاد، بل بمن ستؤول إليه السلطة الأمنية والموارد الاقتصادية والقرارات الاستراتيجية العراقية بعد رحيلها. ومن هذه الزاوية، لا يمثل تاريخ ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ مجرد موعد تنفيذي، بل اختباراً لقدرة الدولة على إدارة مرحلة ما بعد وجود التحالف. وخلال السنوات الماضية، تركّز جانب مهم من النقاش بشأن سيادة العراق على وجود القوات الأجنبية، إلا أن اقتراب نهاية هذا الوجود يكشف تناقضاً أكثر جدية؛ فقد تنسحب القوات الأجنبية من العراق، فيما تظل الدولة عاجزة عن السيطرة على جميع الأسلحة وشبكات القيادة والقرارات العسكرية داخل البلاد. ولذلك، لا ينبغي اختزال ملف نزع السلاح في تسليم بضع شحنات من الأسلحة، إذ إن ما سيحدد مستقبل العراق هو الانتقال الفعلي لسلطة استخدام القوة من الجماعات ومراكز النفوذ الموازية إلى المؤسسات الرسمية. ولا يقتصر هذا الموضوع على الجانب الأمني؛ فقد تحولت الجماعات المسلحة خلال الأعوام الماضية إلى قوى سياسية واقتصادية واجتماعية، وبات لها حضور في الأحزاب والبرلمان وأجهزة الدولة والأنشطة الاقتصادية وبعض المجتمعات المحلية. ومن ثم، فإن أي برنامج يستهدف السلاح وحده، ويتجاهل الموارد المالية والنفوذ الإداري وهياكل القيادة التابعة لهذه الجماعات، قد يغير المظهر الخارجي للمشكلة من دون أن يبدل موازين القوة الحقيقية، في حين أن اللجوء المتعجل إلى المواجهة العسكرية قد يعرّض العراق لصراع داخلي وانقسامات جديدة. وفي الوقت ذاته، أظهرت أزمة مضيق هرمز أن أمن العراق لا يُعرّف بالحدود والقواعد العسكرية وحدها؛ فعندما تنخفض صادرات النفط، تواجه الحكومة صعوبات في دفع الرواتب وتوفير الخدمات وتنفيذ المشروعات. ويُعد ارتفاع صادرات البصرة في أغسطس/آب تطوراً إيجابياً، لكنه تحقق من خلال خصومات غير مسبقة وتكاليف نقل مرتفعة والاعتماد على تفاهات سياسية لعبور هرمز. وعليه، فإن تحسن أرقام الصادرات لا يعني وحده انتهاء الأزمة؛ فالسؤال الأهم هو مقدار ما يخسره العراق من إيراداته المعتادة لضمان استمرار بيع النفط، ومدى قدرته على التحكم في مسارات تصديره. ومن هذا المنظور، تكتسب مشروعات إحياء خطوط الأنابيب باتجاه سوريا وتركيا والأردن أهمية أكبر؛ فهي ليست مجرد مسارات لنقل النفط، بل إن كل واحد منها يربط العراق بمنظومة جديدة من العلاقات السياسية والأمنية. فالمسار السوري يجعل مستقبل الصادرات العراقية مرتبطاً باستقرار دمشق وتنافس القوى في شرق البحر المتوسط، فيما يتأثر المسار التركي بالعلاقات بين بغداد وأربيل، ويحتاج المسار الأردني إلى استثمارات وضمانات أمنية طويلة الأمد. كما أن اختيار أي من هذه المسارات سيحدد جانباً من توجه العراق الإقليمي. وعلى المستوى السياسي، أتاح تراجع تماسك بعض القوى الشيعية واحتدام التنافس بين إيران والولايات المتحدة مساحة جديدة للقوى السنية والكردية، غير أن هذه الفرصة لن تؤدي إلى زيادة نفوذها السياسي من دون برنامج مشترك. ولا تزال الخلافات قائمة بشأن المناطق المتنازع عليها، ومكانة قوات البيشمركة، والفيدرالية، والسيطرة على الأراضي، والعلاقة مع بغداد. وقد تخفف الأزمة الاقتصادية من حدة بعض الاصطفافات المذهبية، لكنها قد تزيد في الوقت نفسه التنافس على الموازنة وفرص العمل والأراضي والموارد العامة. وتكمن أهمية دراسة هذه الملفات مجتمعة في اختلاف الروايات التي يبرز كل منها جانباً من الواقع؛ فوسائل الإعلام العربية تهتم أكثر بسيادة العراق ومنع الصراع الداخلي، بينما تدرس المراكز الأمريكية والإسرائيلية التطورات ضمن إطار احتواء إيران ومستقبل الشبكات المسلحة. وتركز المصادر الاقتصادية على النفط والأسعار ومسارات التصدير، في حين تحذر المراكز المعتمدة على البيانات من أن تنظيم داعش، رغم التراجع الحاد في نشاطه، ما زال قادراً على استغلال الثغرات الأمنية. ويبين جمع هذه الرؤى أن العراق لا يواجه أزمة واحدة، بل صراعاً على شكل الدولة مستقبلاً. لذلك، لا يتمثل السؤال النهائي في قدرة العراق على تجاوز الظروف الراهنة، وإنما في ما إذا كانت ستنشأ بعد هذه المرحلة دولة أشد اقتداراً، أم أن البنية متعددة المراكز ستستمر تحت مسميات وترتيبات جديدة. ولا يمكن العثور على الإجابة في مفاوضات نزع السلاح أو أرقام صادرات النفط أو خطة انسحاب التحالف منفردة، إذ يتشكل مستقبل العراق من الترابط بين السيطرة على السلاح، واستقلال القرار السياسي، ونزاهة إدارة الموارد العامة، وأمن مسارات النفط، وقدرة الدولة على تطبيق القانون على جميع الأطراف من دون استثناء.

FDD



يجب ألا تتحول زيادة صادرات النفط العراقية عبر البصرة إلى أداة تخدم إيران

بلغ نشاط ميناء البصرة، أهم مركز لتصدير النفط العراقي في الخليج العربي، أعلى مستوياته منذ اندلاع الحرب بين إيران والولايات المتحدة في فبراير/شباط. وأظهرت صور الأقمار الصناعية الملتقطة في ٢٤ أغسطس/ آب وجود سبع ناقلات نفط تبلغ سعتها الإجمالية نحو ١٣ مليون برميل، في حين لم يكن يُشاهد خلال الأسابيع السابقة سوى ناقلة أو ناقلتين في الأرصفة عادةً. وتشير هذه الزيادة إلى تعافٍ تدريجي في صادرات العراق البحرية. وقد اقترحت شركة بترول أبوظبي الوطنية نقل النفط



العراقي عبر الجزء العُماني من مضيق هرمز، فيما بدأت شركة تسويق النفط العراقية، اعتباراً من سبتمبر/أيلول، عرض النفط للتسليم في نقاط تقع خارج المضيق؛ وهي خطوة تعكس تنامي ثقة بغداد بإمكان نقل النفط من الخليج العربي. ومع ذلك، أعلن الرئيس العراقي نزار أميدي في ٢٢ أغسطس/آب أن طهران سهّلت عبور عدد من ناقلات النفط العراقية، الأمر الذي يثير احتمال استخدام مسار خاضع للسيطرة الإيرانية. ويتركز نحو ٩٠ في المئة من إنتاج الطاقة العراقي في الحقول الجنوبية، ونظراً إلى غياب البنية

التحتية الكافية لنقل النفط إلى الشمال، يتعين تصدير معظم هذا الإنتاج عبر البصرة. وقبل الحرب، كان ميناء البصرة يستحوذ على ٩٤ في المئة من صادرات النفط العراقية، بمعدل يقارب ٣/٣ ملايين برميل يومياً، فيما توفر الإيرادات النفطية أكثر من ٩٠ في المئة من موازنة العراق. وحتى ٢٦ أغسطس/آب، بلغ متوسط التحميل في البصرة ١/٩ مليون برميل يومياً، وهو مستوى يفوق بكثير معدل ١٠٠ ألف برميل يومياً المسجل في مايو/أيار، لكنه يظل أدنى بكثير من مستويات ما قبل الحرب. وقد أدّى الانهيار السابق في الصادرات إلى مواجهة بغداد أزمة مالية. ويتمثل القلق الرئيس في أن يتحول إحياء صادرات العراق المشروعة إلى مسار يخدم المصالح الاقتصادية الإيرانية. فوفقاً لادعاءات وزارة الخزانة الأمريكية، استخدمت شبكات ميناء البصرة لخلط النفط الإيراني بالعراقي وتسويق الشحنة بأكملها على أنها نفط عراقي. وتؤدي هذه الآلية إلى إخفاء المنشأ الإيراني للنفط، وتتيح الالتفاف على العقوبات، كما تمكّن طهران من بيع نفطها بأسعار السوق. وفي بعض الحالات، يبدو أن مؤسسات عراقية وضعت النفط المدعوم في متناول شركاء إيران العراقيين ضمن حصص تجارية قانونية. ويُقال إن هذه الشبكات تحقق أرباحاً تتجاوز مليار دولار سنوياً، ما يعني انتقال الدعم الذي يُفترض أن يعود بالنفع على الشعب العراقي إلى شبكات من الوسطاء. وتعتمد أنشطة هذه الشبكات على وثائق عراقية مزورة، كما اتهمت الولايات المتحدة علي معارج، وكيل وزارة النفط العراقية، بتوفير إمكان الوصول إلى النفط العراقي ووثائق مزورة لصالح شبكة تهريب كبيرة. ولا ينبغي أن تؤدي ضرورة استعادة صادرات البصرة إلى السماح لجميع الناقلات بالعبور من دون رقابة. ويُقترح تتبع السفن التي يجري تحميلها في البصرة، والتحقق، بالتعاون مع مسؤولين موثوقين في بغداد، من أن حمولاتها عراقية بالكامل. أما الناقلات المشتبه بها، فينبغي ألا يُسمح لها باجتياز الحصار البحري إلى حين التحقق من منشأ حمولاتها. ولا تزال شروط موافقة إيران على مرور الناقلات العراقية عبر هرمز غير واضحة؛ فإذا كانت طهران تتقاضى رسوماً مقابل تسهيل العبور، فقد تُعد هذه المدفوعات انتهاكاً للعقوبات الأمريكية، وتتعارض مع سياسة «عملية النبذ الاقتصادي» الرامية إلى عزل إيران مالياً. وفي هذه الحالة، قد يواجه العراق ضغوطاً أو إجراءات عقابية أمريكية بسبب نقله موارد مالية إلى إيران بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

كيف يمكن لاستثمار العراق في إحياء خطوط الأنابيب أن يساعد على تجاوز مضيق هرمز؟

ARAB NEWS

دفعت أزمة مضيق هرمز والاضطراب في تدفقات الطاقة العالمية بغداد إلى تسريع خطط النقل البري للنفط وتقليل الاعتماد على المسارات البحرية في الخليج العربي. وخلال زيارة رئيس الوزراء العراقي علي الزايدي إلى واشنطن في ١٤ يوليو/تموز ٢٠٢٦، وقّعت مجموعة اتفاقيات في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والصحة بقيمة تقارب ٦٠ مليار دولار، خُصص أهمها لقطاع النفط. وتزامنت الزيارة مع خطة الانسحاب الكامل لآخر القوات الأمريكية بحلول ٣٠ سبتمبر/أيلول، بحيث اقترن تقليص الوجود العسكري الأمريكي بتوسع دور شركات النفط الأمريكية. ويُعد إحياء خط أنابيب كركوك-بانياس، الممتد لمسافة ٨٥٠ كيلومتراً، أبرز هذه المشروعات.

فقد أنشئ الخط عام ١٩٥٢، وكان ينقل نحو ٣٠٠ ألف برميل يومياً إلى ميناء بانياس السوري، لكنه توقف عام ١٩٨٢ بسبب الخلاف بين حكومتي البعث في العراق وسوريا. واستؤنف تشغيله فترة قصيرة عام ٢٠٠٠، ثم تضرر في الغارات الجوية الأمريكية أثناء احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وظل معطلاً طوال العقدين الماضيين. وتتولى شركة شيفرون



حالياً قيادة مشروع إحيائه، فيما يعمل ائتلاف من المستثمرين على إعداد دراسة الجدوى وخطة التمويل، وتضع مجموعة عمل عراقية-سورية إطاراً حكومياً مشتركاً لتشغيله. غير أن تنفيذ المشروع يواجه عقبات جديدة؛ إذ يهدد انعدام الأمن في سوريا، بما فيه اشتباك القوات الحكومية مع الجماعات المسلحة في السويداء وعدم حسم مسألة دمج المجتمع الدرزي، سلامة المسار. كما أخفقت محاولات سابقة، منها مفاوضات عام ٢٠٠٩ مع شركات روسية واتفاق عام ٢٠١١ لإصلاح الخط القديم وإنشاء ثلاثة خطوط جديدة للنفط الثقيل والنفط الخفيف والغاز، بسبب التوترات الإقليمية. وقد يحتاج المشروع الجديد إلى أربعة أعوام ونحو ١٥ مليار دولار، ولذلك لا يمثل حلاً فورياً للأزمة الراهنة، لكنه يُعد غطاءً استراتيجياً في مواجهة مخاطر هرمز مستقبلاً. ويمثل الخلاف بين بغداد وإقليم كردستان عقبة مهمة أخرى؛ ففي مارس/آذار ٢٠٢٦، ومع التقييد الحاد لصادرات العراق، أرجأت أربيل التعاون لاستئناف نقل النفط عبر جيهان إلى حين رفع بغداد القيود المفروضة على تحويل الدولار. وأظهر ذلك أن حالة الطوارئ الوطنية لا تُنهي بالضرورة تضارب المصالح. ويُعد خط كركوك-جيهان، البالغ طوله ٩٧٠ كيلومتراً، مساراً تصديرياً مهماً آخر، وقد اكتمل بخطين متوازيين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٧، لتبلغ طاقته نحو ١/٥ مليون برميل يومياً. وتعرض المسار لهجمات متكررة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٦، كما توقف عامين ابتداءً من مارس/آذار ٢٠٢٣ بسبب نزاع التحكيم بين العراق وتركيا. وانتهى اتفاق تشغيله في ٢٧ يوليو/تموز ٢٠٢٦، لكن البلدين مدّاه عاماً واحداً في الأول من أغسطس/آب. ويعمل الخط حالياً بنحو ٥٠ في المئة من طاقته، فيما تجري مفاوضات لمده إلى حقول الجنوب. وقبل اندلاع الحرب الإيرانية في أواخر فبراير/شباط، كان العراق يتابع عقداً بقيمة ٢٧ مليار دولار لزيادة إنتاج النفط والغاز والكهرباء، ومذكرة تفاهم لإعادة تأهيل أربعة حقول في كركوك، وعقداً بقيمة ثمانية مليارات دولار لإنشاء مصفاة الفاو، و٢٩ مشروعاً جديداً للنفط والغاز. إلا أن الحرب الأمريكية-الإيرانية والمشكلات المالية ومخاوف المستثمرين عقّدت مسار التقدم. وتشمل المسارات المكتملة خط جنوب العراق-العقبة، الذي يتجاوز طوله ١٨٠٠ كيلومتراً؛ إذ يجري إنشاء مقطع البصرة-حديثة بطاقة ٢/٥ مليون برميل يومياً، بينما تستطيع مرحلة حديثة-العقبة نقل مليون برميل يومياً إلى البحر الأحمر. كما طُرِح إحياء خط كركوك-طرابلس البالغ طوله ٩٢٨ كيلومتراً، والذي أغلقته سوريا عام ١٩٨٤. ومع ذلك، يبيّن مصير خط كركوك-حيفا التاريخي، الذي توقف نهائياً بفعل التخريب وحرب عام ١٩٤٨، أن الأمن لا يزال العامل الحاسم في مشروعات الطاقة العابرة للحدود.

أضعفوا، لكنهم لم يُهزموا؛ تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة لا يزالان يشكلان تهديداً للشرق الأوسط



٢٠٢٥ إلى نحو ١٤ خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٦. ويُقدَّر عدد عناصر التنظيم بما بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ عنصر ينشطون في خلايا صغيرة ومتفرقة. وبعد سقوط حكومة بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، انتقل التركيز العملياتي لداعش من دير الزور والبادية الحدودية بين سوريا والعراق إلى المراكز الحضرية. ومع هزيمة قوات سوريا الديمقراطية ودمجها في مؤسسات الدولة، وبدء انسحاب القوات الأمريكية في أبريل/نيسان ٢٠٢٦، أعلن داعش



حكومة دمشق هدفه الرئيس. ومنذ ذلك الحين، استهدفت القوات الحكومية السورية في ما لا يقل عن ٦١ حادثاً، وقُتل ٥٠ شخصاً. كما أدى تفجير عبوتين ناسفتين في دمشق في ٧ يوليو/تموز، بالقرب من وزارة السياحة ومقر إقامة الرئيس الفرنسي، إلى مقتل شخص وإصابة العشرات. ولا تزال دور العبادة والمراكز الحكومية والأماكن العامة المكتظة والمسؤولون السياسيون والعسكريون أهدافاً محتملة، فيما يزيد تسلسل عناصر داعش إلى الأجهزة الأمنية احتمال وقوع هجمات من الداخل. وفي العراق، بلغ نشاط داعش أدنى مستوياته التاريخية؛ إذ انخفض عدد الأحداث المرتبطة به من نحو ١٤٥٧ حدثاً عام ٢٠٢١ إلى ٨٨ عام ٢٠٢٥، كما تراجعت إعلاناته الرسمية عن المسؤولية من أكثر من ألف إعلان في عام ٢٠٢١ إلى إعلانين فقط خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦. وانحصر وجود التنظيم أساساً في مخابئ بحافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين وجبال حمير في كركوك. وخلافاً لانتخابات عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، لم ينفذ داعش أي هجوم خلال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢٥. وقد أسهم تعاون الحكومة العراقية وسلطات إقليم كردستان والشركاء الدوليين والمجتمعات المحلية في تقليص قدرته على التجنيد والحصول على دعم اجتماعي، لكن شبكته الخلوية لا تزال قادرة على زرع العبوات الناسفة على جوانب الطرق وتنفيذ عمليات خطف وهجمات محدودة ضد العسكريين والمدنيين. ويؤدي الانسحاب المقرر للقوات الأمريكية في ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، والخلافات المحتملة بين حكومة علي الزايدي والجماعات المسلحة المدعومة من إيران، والضغط الناجمة عن نقل ٥٧٠٠ محتجز من سوريا، إلى ظهور مواطن ضعف جديدة. وقد يسهم اكتظاظ السجون والاحتجاج على أوضاع المحتجزين واحتمال وقوع هجوم موجه أو فرار جماعي للسجناء في تعزيز القوة البشرية لداعش في العراق والمنطقة. أما في اليمن، فقد تراجع نشاط تنظيم القاعدة في جزيرة العرب بنسبة ٧٠ في المئة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٦، من ٦٣ إلى ١٩ حدثاً، إلا أن نحو ألفي مقاتل ما زالوا موجودين في المناطق الجبلية بين أبين وشبوة، إلى جانب خلايا في عدن ومأرب وحضرموت والمهرة. واستبدل التنظيم السيارات المفخخة وعمليات القنص بإطلاق النار من الدراجات النارية، ونفذ بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران ثلاث عمليات اغتيال ناجحة على الأقل. ويشكل استغلال استياء القبائل والأنشطة الخيرية والدينية وإصدار نشرة أسبوعية والتعاون مع الحوثيين وحركة الشباب جزءاً من استراتيجية ترسيخ نفوذه اجتماعياً وإقليمياً. كما سهّلت سيطرته على أجزاء من الساحل الجنوبي لأبين واستخدامه المتزايد للطائرات المسيّرة منذ منتصف عام ٢٠٢٣ نقل التكنولوجيا والخبرات إلى منطقة القرن الأفريقي.

JETRO

حكومة الزبيدي الجديدة في مواجهة الفساد وضبط الجماعات المسلحة

بعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥، اختارت القوى الشيعية الرئيسة نوري المالكي في البداية لرئاسة الوزراء، غير أن معارضة الولايات المتحدة والخلافات الداخلية في الإطار التنسيقي ومخاوف القوى السنية والكردية حالت دون عودته. وكان دونالد ترامب قد حذر في ٢٧ يناير/كانون الثاني من أن واشنطن لن تدعم العراق إذا تولى المالكي رئاسة الحكومة مجدداً. ولا يمتلك الرئيس الأمريكي صلاحية قانونية لرفض مرشح رئاسة الوزراء في العراق، لكن اعتماد الإيرادات

JETRO

النفطية العراقية على بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وأهمية الدولار والمعاملات الخارجية والتعاون الأمني، منحت هذا الاعتراض تأثيراً عملياً. وفي النهاية، رشح الإطار التنسيقي علي الزبيدي لرئاسة الوزراء في ٢٧ أبريل/نيسان، ومنحه البرلمان الثقة في ١٤ مايو/أيار. وكان الزبيدي، الذي يمتلك خبرة في النشاط التجاري والمصرفي، يفتقر



إلى الخبرة الحكومية والحزب المستقل والتنظيم المسلح. وقد سهّل ضعف قاعدته الشخصية قبول الزعماء الشيعة به، لأنه قلل احتمال نشوء مركز قوة مستقل في مواجهة الأحزاب والجماعات النافذة. وتأسس النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ على مبدأ «المحاصصة»، وهو عرف يخصص رئاسة الجمهورية للأكراد، ورئاسة الوزراء للشيعية، ورئاسة البرلمان للسنة. ولم ينص الدستور على هذا التقسيم، لكنه امتد عملياً إلى الوزارات والهيئات والشركات الحكومية والمؤسسات الأمنية والمناصب الإدارية. وقد حالت المحاصصة دون احتكار السلطة بالكامل، لكنها حولت في الوقت نفسه مؤسسات الدولة والموازنة والمشروعات والتراخيص والجمارك والتوظيف العام إلى أدوات لتوزيع المصالح الحزبية. وأعلن الزبيدي مكافحة الفساد وإخضاع جميع الأسلحة لقيادة الدولة أولويتين أساسيتين. وفي ١٤ يونيو/حزيران، ألغى عقداً بقيمة ٧٦٤ مليون دولار لتطوير مطار بغداد الدولي للاشتباه في وجود فساد، كما أوقف خلال عملية نُفذت في ٢٨ يونيو/حزيران ٤٧ نائباً ومسؤولاً حكومياً وإدارياً، بينهم مسؤول رفيع في وزارة النفط. ومع ذلك، لم تُنشر سوى أسماء ١٥ شخصاً ومعلومات محدودة عن الاتهامات. وأثار الحضور البارز لأشخاص مقربين من الحكومة السابقة ولسياسيين سنة بين الموقوفين مخاوف من توظيف مكافحة الفساد سياسياً وانتقائياً. وتعتمد صدقية هذه السياسة على شفافية الاتهامات، وعدالة المحاكمات، واستقلال القضاء والهيئات الرقابية، واسترداد الأموال العامة، وإصلاح منظومة العقود الحكومية. فإذا فُسرت عمليات مكافحة الفساد باعتبارها وسيلة لإقصاء الخصوم، فستتحول هي نفسها إلى جزء من الصراع على السلطة. وفي المجال الأمني، تطالب الحكومة بتسليم السلاح ووضع قوات الجماعات المسلحة وسلاسل قيادتها، بما فيها تشكيلات الحشد الشعبي النافذة، تحت السيطرة الفعلية لرئيس الوزراء. وقد تشكل الحشد الشعبي لمواجهة تنظيم داعش، وأدمج رسمياً في المنظومة الأمنية عام ٢٠١٦، إلا أن بعض فصائله ما زالت تحتفظ بقيادات وقواعد سياسية وآليات مستقلة لاتخاذ القرار. وأعلن الزبيدي أنه بعد انتهاء مهمة التحالف الدولي في ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، ينبغي ألا تبقى أي جماعة مسلحة خارج قيادة الدولة، لكن معارضة بعض الفصائل جعلت تحقيق هذا الهدف أكثر صعوبة. وزادت الحرب الإقليمية ضرورة اتخاذ هذه الخطوة؛ إذ أعلنت القيادة المركزية الأمريكية تسجيل أكثر من ٦٥٠ محاولة لاستهداف مواطنين أو منشآت أمريكية في العراق بين فبراير/شباط وأبريل/نيسان وحدهما. كما استهدفت الولايات المتحدة والسعودية، في ٢٨ يوليو/تموز، مواقع تابعة لجماعات متحالفة مع إيران داخل العراق، وقالت إن الهجمات جاءت رداً على عمليات بطائرات مسيرة ضد منشآت الطاقة السعودية، وهو ادعاء نفته «المقاومة الإسلامية في العراق». وتكمن الصعوبة الأساسية في أن كلا الإصلاحين يهدد بصورة مباشرة مصالح الأحزاب والجماعات التي أوصلت الزبيدي إلى السلطة. ولذلك، لن يُقاس نجاح الحكومة بعدد الاعتقالات أو كمية الأسلحة المسلّمة، بل بقدرتها على تحويل الإجراءات المؤقتة إلى إصلاحات مؤسسية، وتطبيق القانون بحياد، وإرساء قيادة فعلية للدولة.

Reuters

ارتفاع صادرات النفط العراقية في أغسطس؛ الأسعار المنخفضة تجذب المشترين

يهدف العراق إلى رفع طاقته الإنتاجية من النفط خلال السنوات الست المقبلة إلى ما بين ٨ و١٥ ملايين برميل يومياً، في حين تُقدّر طاقته الحالية، استناداً إلى تقديرات عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، بنحو ٤.٩ ملايين برميل يومياً. ويعني تحقيق هذا الهدف زيادة تتراوح بين ٦٣ و١٠٤ في المئة مقارنة بالمستوى الراهن. وعلى الصعيد العالمي، لم تتمكن سوى السعودية وروسيا من الحفاظ على إنتاج مستدام في حدود ١٥ ملايين برميل يومياً أو أكثر، وكلتا هاتهما تمتلك بنى تحتية تطورت على مدى عدة عقود. ويأتي الإعلان عن الهدف الجديد في وقت تسعى فيه بغداد أيضاً إلى زيادة حصتها الإنتاجية ضمن



«أوبك بلس»، وقد أوفدت لجنة وزارية للتفاوض مع السعودية، لأن أي زيادة كبيرة في إنتاج العراق من دون رفع رسمي للحصة قد تثير توترات مع بقية أعضاء أوبك. كما أن سجل العراق السابق يزيد من صعوبة هذه المفاوضات، إذ تجاوزت بغداد مراراً سقف الإنتاج المحددة ولم تنفذ بالكامل برامج التعويض عن فائض الإنتاج. ويمكن تصور ثلاثة مسارات رئيسية لمستقبل الإنتاج العراقي. ففي السيناريو المتفائل، قد يسمح



تدفق واسع للاستثمارات الأجنبية، وزيادة حصة العراق في أوبك، وتطوير الحقول الكبرى مثل الرميطة وغرب القرنة ١ و٢ ومجنون والحلفاية، بالاقتراب من هدف ١٥ ملايين برميل يومياً، غير أن هذا السيناريو سيحتاج إلى استثمارات بمئات المليارات من الدولارات، وتُقيّم احتمالات تحقيقه بأنها منخفضة إلى متوسطة. أما السيناريو الأكثر ترجيحاً فيتمثل في بلوغ إنتاج يتراوح بين ٧ و٨ ملايين برميل يومياً عبر التطوير التدريجي للبنية التحتية والعقود القائمة. وفي المقابل، إذا استمرت مشكلات الحوكمة ونقص الاستثمارات والخلافات بين بغداد وأربيل والقيود الفنية، فقد يبقى الإنتاج في حدود ٥ إلى ٦ ملايين برميل يومياً. ويتمثل أحد أهم القيود الأقل تداولاً في الطبيعة الجيولوجية للحقول العراقية؛ إذ تقع العديد من الحقول الكبرى ضمن تكوينات كربونية تعود إلى العصر الطباشيري، تتميز بمسامية مرتفعة ولكن أيضاً بدرجة كبيرة من عدم التجانس. ويجعل ذلك عمليات حقن المياه للحفاظ على ضغط المكامن أكثر تعقيداً، وقد يؤدي سوء الإدارة إلى اختراق مبكر للمياه إلى الآبار وتراجع معامل الاستخلاص. ويُقدّر معامل الاستخلاص في كثير من الحقول الكربونية العراقية بنحو ٢٥ إلى ٣٥ في المئة، وهو مستوى أدنى من الإمكانيات النظرية الممكنة في حال الإدارة المثلى لضغط المكامن. كما تشكل البنية التحتية عائقاً أساسياً؛ فمحطات التصدير في البصرة تعمل بالقرب من حدود طاقتها القصوى، وشبكة حقن المياه غير كافية، وإمدادات الكهرباء في الحقول الجنوبية غير مستقرة، كما أن شبكة خطوط الأنابيب الداخلية لا تمتلك السعة والمرونة الاحتياطية اللازمتين لمضاعفة تدفقات النفط. وإضافة إلى ذلك، يؤدي حرق نسبة كبيرة من الغاز المصاحب إلى هدر الطاقة وزيادة كلفة الإنتاج. ويسعى العراق كذلك إلى تقليل اعتماده على مضيق هرمز عبر تطوير مسارات بديلة من خلال بانياس السورية والعقبة الأردنية. ويوفر مسار بانياس وصولاً مباشراً إلى البحر المتوسط والأسواق الأوروبية، لكنه يتطلب إعادة تأهيل واسعة للبنية التحتية السورية، فيما يستلزم مسار العقبة إنشاء خط أنابيب جديد وإبرام اتفاقات عبور طويلة الأجل مع الأردن. وإذا تمكن العراق فعلياً من إضافة ٥ ملايين برميل يومياً إلى إنتاجه الحالي، فإن هذه الزيادة ستعادل نحو ٥ في المئة من الاستهلاك النفطي العالمي، بافتراض طلب عالمي يقارب ١٠٣ ملايين برميل يومياً. وقد تفرض ضغوطاً هبوطية كبيرة على أسعار خامي برنت وغرب تكساس الوسيط. ومع ذلك، فإن بلوغ مثل هذه الطاقة الإنتاجية بحلول أوائل ثلاثينيات القرن الحالي يعتمد على تحقيق نجاح متزامن في الاستثمار، وإدارة المكامن، وتطوير البنية التحتية، وإصلاح العلاقات بين بغداد وأربيل، وزيادة حصة العراق في أوبك، وإنشاء مسارات تصديرية جديدة.

ahramonline

حددت حكومة علي الزايدي مهلة تنتهي في ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ لتسليم أسلحة الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران، وهو التاريخ المقرر أن يتزامن مع انتهاء وجود القوات الأمريكية ومهمة التحالف الدولي في العراق. غير أن تراجع الحكومة تدريجياً عن اعتبار هذا الموعد نهائياً أثار شكوكاً جديدة بشأن إمكان تنفيذ مشروع «حصر السلاح بيد الدولة». وقد عزا رئيس الوزراء هذا التعديل إلى وجود خلافات مع الجماعات المسلحة، فيما تحدث المتحدث



باسم الحكومة عن استمرار الحوارات وتحقيق تقدم ملحوظ. ويشير تأكيد المسؤولين أن ٣٠ سبتمبر/أيلول ليس الموعد النهائي لنزع السلاح إلى أن الحكومة اختارت، تفادياً لمواجهة داخلية، مساراً تدريجياً قائماً على التفاوض بدلاً من فرض مهلة ملزمة. وعلى الرغم من إعلان بعض الجماعات استعدادها للتعاون، رفضت كتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء وحركة النجباء، إلى جانب جماعات أصغر تنشط تحت اسم «المقاومة الإسلامية في العراق»، التخلي عن سلاحها. وحتى هادي العامري جعل تنفيذ الخطة مشروطاً بتوافر «الظروف المناسبة». ويحمل استمرار نشاط هذه الجماعات تداعيات داخلية وإقليمية؛ فقد تعرض إقليم كردستان لمئات الصواريخ والطائرات المسيّرة منذ اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، كما تتهم المجتمعات السنية الجماعات المسلحة بالاستيلاء على الأراضي في محافظات واندلاع انتهاج سلوك طائفي. كذلك، عُرِضت هجمات الطائرات المسيّرة على الكويت والأردن والسعودية والإمارات العراق لردود عسكرية إقليمية، وزادت من هشاشة سيادته. ولمنع اندلاع اقتتال شيعي-شيعي أو عودة التوترات الطائفية، شكّل الإطار التنسيق لجنة مشتركة بين الحكومة والجماعات الرافضة لنزع السلاح. ولا تقتصر المفاوضات على آلية تسليم الأسلحة، بل تشمل أيضاً مستقبل هذه التشكيلات، وعلاقتها بالدولة، ووضع أعضائها. وطرحت الجماعات المعارضة شروطاً واسعة، منها الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية، وإنهاء التعاون العسكري والتدريبي بين بغداد وواشنطن، ووقف التدخل الأمريكي في النظام المالي العراقي، وخروج القوات التركية وعناصر حزب العمال الكردستاني، وانتشار الجيش العراقي في إقليم كردستان. وقد يؤدي الشرط الأخير عملياً إلى إضعاف قوات البيشمركة، التي يبلغ قوامها ١٨٠ ألف عنصر، أو حلّها، بما قد يفتح أزمة جديدة بين بغداد وأربيل. واقترحت بعض الجماعات أيضاً «تجميد» نشاطها العسكري لمدة عامين مع الاحتفاظ بأسلحتها داخل المخازن، وهو اقتراح يختلف جوهرياً عن نزع السلاح الفعلي. ولا تزال الحكومة تؤكد حظر أي سلاح خارج المؤسسات الرسمية، لكنها تعمل في الوقت نفسه على صياغة علاقة أمنية جديدة مع الولايات المتحدة بعد انسحاب قواتها. وقد يشمل هذا التعاون المحتمل التنسيق الاستخباراتي وتبادل المعلومات الأمنية وبرامج التسليح. ولا يقتصر المأزق القائم على خلاف بشأن ملكية السلاح؛ فقد تحولت الميليشيات إلى قوى سياسية واقتصادية واجتماعية، وترسخت داخل بنية السلطة والمجتمعات المحلية. كما يرى قسم من الشيعة أن نزع سلاحها محاولة لعكس موازين القوة التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣. ولذلك، سيكون التطبيق الكامل لحصر السلاح بيد الدولة، من دون اتفاق سياسي واسع وإصلاح بنية الحشد الشعبي وتسوية النزاعات القومية والطائفية، بالغ الصعوبة، وربما غير قابل للتنفيذ عملياً.

ALMA

نزع سلاح الميليشيات العراقية: تحول استراتيجي إيراني ودروس محدودة للبنان

مع اقتراب مهلة ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، تسعى الحكومة العراقية إلى إخضاع أسلحة الجماعات المسلحة لسيطرة الدولة، وقد حُدد هذا التاريخ بالتزامن مع انتهاء مهمة قوات التحالف الدولي. ومع ذلك، لا يمكن حتى الآن استنتاج أن شبكة الجماعات المتحالفة مع إيران تتجه نحو الحل الكامل؛ فقد رحبت بعض الجماعات بالاندماج في المؤسسات الرسمية أو تسليم جزء من أسلحتها، بينما ما تزال التنظيمات الأقرب إلى الحرس الثوري الإيراني تقاوم ذلك. وتشير تقارير



أمنية إلى احتمال تغيير إيران أسلوبها العمليتي؛ إذ تفيد بأن الحرس الثوري أنشأ شبكة من الخلايا السرية، تضم كل منها ما بين خمسة وعشرة أفراد، اختيروا من الجماعات الكبيرة، وتلقى بعضهم تدريبات في إيران. وتعمل هذه الخلايا بصورة منفصلة، وترتبط مباشرة بممثلي إيران في العراق، كما تتمتع باستقلال عن القيادة الرسمية للميليشيات. ويصعب استخدامها غطاءً مدياً للطائرات المسيّرة، ونقلها المستمر

IRAN'S MILITIAS IN IRAQ: INTEGRATION, DISARMAMENT, OR ADAPTATION?



اكتشافها. ويُقال إن هذه الشبكة شاركت في هجمات بالطائرات المسيّرة على أربيل وأهداف في السعودية والأردن والكويت. وقد يتيح هذا النموذج ل طهران تقليص الهياكل العسكرية العلنية أو دمجها في مؤسسات الدولة، مع الاحتفاظ بقدرتها على الهجوم والتخريب والردع من خلال شبكة سرية. وتؤكد المواقف العلنية للمسؤولين الإيرانيين ضرورة وضع الأسلحة ضمن إطار القانون، لكن تقارير غير معلنة تتحدث عن دراسة خيارات تشمل إخفاء الأسلحة الثقيلة، أو تجميدها مؤقتاً، أو نقلها إلى إيران. وفي هذه الحالة، لن يؤدي نزع السلاح إلى إزالة حقيقة القدرة العسكرية، وستظل إمكانية إعادة المعدات مستقبلاً قائمة. وانتقلت الحكومة العراقية بدورها من تبني مهلة حاسمة إلى اعتماد مسار أكثر تدرجاً، إذ أفسح مصطلح «حصر السلاح بيد الدولة» المجال جزئياً أمام تعبير «تنظيم السلاح»، كما أوضح المسؤولون أن ٣٠ سبتمبر/أيلول لا يمثل بالضرورة الموعد النهائي لتسليم الأسلحة. وقد تمنع هذه المرونة اندلاع اقتتال داخلي بين الشيعة، لكنها تمنح الجماعات فرصة للمماطلة وإخفاء المعدات والحفاظ على سلاسل قيادة مستقلة. وفي الوقت نفسه، أفادت تقارير بتسليم نحو ٢٠ طائرة مسيّرة إيرانية وصواريخ يزيد مداها على ١٠٠ كيلومتر إلى الحكومة. وقيل إن مدى بعض الطائرات الانتحارية المسيّرة يتجاوز ٢٥٠ كيلومتراً، إلا أن هوية الجماعة التي سلمتها، وحجم الترسانة المتبقية، والجهة المسيطرة على المعدات، ما تزال غير معلومة. ولذلك، لا يتضح ما إذا كانت الخطوة تمثل خفصاً فعلياً للقدرة العملياتية أم إجراءً رمزياً لتخفيف الضغوط الأمريكية. كما بات الانقسام بين الجماعات واضحاً، فقد بدأت سرايا السلام عملية الاندماج، وأبدت عصابات أهل الحق وكتائب الإمام علي استعداداً مشروطاً، بينما تواصل كتائب حزب الله وحركة النجباء مقاومة المشروع. وتوضح شروط من قبيل انسحاب القوات الأمريكية والتركية، وحل قوات البيشمركة، بل وحتى خروج الشركات الأمريكية، أن رحيل التحالف وحده لن يؤدي إلى نزع السلاح. ولا تمثل التجربة العراقية نموذجاً مباشراً للبنان؛ فالشبكة العراقية متفرقة ومتعددة المراكز، بينما يمتلك حزب الله بنية مركزية ويُعد أهم الأصول الاستراتيجية الإيرانية في جوار إسرائيل. ويتمثل الدرس الرئيس في ضرورة قياس النجاح بمدى السيطرة الفعلية على الصواريخ والطائرات المسيّرة والمخازن والشبكات السرية وسلاسل القيادة، لا بتغيير الأسماء أو الاندماج الشكلي أو عرض عدد من الأسلحة المسلّمة.

العراق يرفض بقاء قوات التحالف بعد ٣٠ سبتمبر، وبغداد تؤكد أنها لن تكون طرفاً في النزاع الإقليمي



رفض رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي مقترح إبقاء جزء من قوات التحالف الدولي بعد ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦. وتؤكد الحكومة العراقية، في سياق متابعتها التطورات الإقليمية، أن البلاد لن تتخاطر في النزاعات الجارية. كما تمضي عملية انسحاب التحالف وتسليم القواعد والمنشآت العسكرية إلى القوات العراقية وفق الخطة المقررة، وتعدّ بغداد انتهاء مهمة التحالف بالكامل في الموعد المحدد نقطة تحول في ترسيخ السيادة الوطنية. وقد وصفت الحكومة تاريخ ٣٠ سبتمبر/أيلول بأنه محطة مهمة للدولة والشعب العراقي، معتبرة أن بلوغ هذا الهدف يعكس عودة إدارة أمن البلاد إلى المؤسسات الرسمية. وبناءً على ذلك، لن يبقى أي جزء من قوات التحالف على الأراضي

العراقية بعد هذا التاريخ، وستتولى القوات المسلحة العراقية المسؤولية الكاملة عن المواقع المسلمة إليها. وفي الوقت نفسه، يأتي برنامج حصر السلاح بيد الدولة في صدارة أولويات الحكومة، إذ تتركز الإجراءات التنفيذية على جمع السلاح وتنظيمه، وتوحيد القرار الأمني، وفرض السلطة القانونية للدولة. وتُفسر هذه السياسة باعتبارها عودة إلى المبادئ الدستورية التي تحصر أدوات ممارسة القوة



بالقوات الرسمية وتحظر تشكيل جماعات مسلحة خارج الأطر القانونية. ويستمر الحوار مع الجماعات المسلحة وفق الجدول الزمني، فيما تقول الحكومة إن المفاوضات حققت نتائج إيجابية، وإن القرارات النهائية يجب أن تُتخذ على أساس المصلحة الوطنية. ويتمثل الهدف المعلن في إغلاق ملف السلاح قبل ٣٠ سبتمبر/أيلول، ودخول العراق بعد ذلك مرحلة تقوم على التعاون والمصالح المشتركة. ويشير هذا التوقيت إلى أن بغداد تنظر إلى انسحاب التحالف وحصر السلاح باعتبارهما عنصرين متكاملين لإعادة تعريف السيادة الأمنية للبلاد. وسيزور رئيس الوزراء باريس وبرلين خلال النصف الأول من سبتمبر/أيلول استجابةً لدعوات رسمية، وستشكل القضايا الأمنية جانباً مهماً من جولته الأوروبية. ويُرجح أن تسعى الحكومة، بالتزامن مع انتهاء مهمة التحالف، إلى نقل الدعم الأمني والسياسي الخارجي من صيغة الوجود العسكري المباشر إلى التعاون الثنائي. وفي المجال الاقتصادي، تجاوزت صادرات النفط العراقية مليوني برميل يومياً، بينما تواصل الحكومة تنفيذ برنامج لتنويع مصادر الدخل وتأمين الاحتياجات الأساسية. ومن المقرر أيضاً أن يصوّت مجلس الوزراء في سبتمبر/أيلول على موازنة عام ٢٠٢٧، التي ستقوم، خلافاً للأنماط السابقة، على البرامج والأداء وآليات إنفاق الموارد، على أن تنسجم مع «الهوية الاقتصادية للعراق». كما تخضع أوضاع أصحاب العقود الوظيفية والعاملين بالأجر اليومي والتكاليف المالية المترتبة عليهم للدراسة. وسيبت مجلس الوزراء كذلك في تخصيص مليون قطعة أرض للمواطنين، فيما يتولى مكتب رئيس الوزراء متابعة ملف التجاوزات غير القانونية على الأراضي. وأعلنت الحكومة أنها ستواصل مكافحة الفساد بالتعاون مع السلطة القضائية وهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والبرلمان. وخلال ١٠٧ أيام منذ نيلها الثقة في ١٤ مايو/أيار ٢٠٢٦، سُجلت، وفقاً لادعاء الحكومة، مؤشرات ومبالغ مستردة من الأموال العامة لم يشهد العراق مثيلاً لها منذ عام ٢٠٠٣. وفي قطاع الخدمات، سُمح لوزارة النفط بتخصيص ٣٥ لتراً من الوقود لأصحاب مولدات الكهرباء عن كل كيلوفولت أمبير من القدرة، بسعر ٤٥٠ دينار للتر الواحد.

آخر تطورات الحرب الإيرانية-الأمريكية وتأثيرها في العراق



حاولت إيران إعادة إظهار قدرتها على السيطرة على مضيق هرمز بعد إعلان القيادة المركزية الأمريكية تطهيره من الألغام. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت في ٢٧ أغسطس/آب إزالة الألغام المزروعة في ممر الملاحة الدولي، والتي سبق أن استخدمها الحرس الثوري لتوجيه السفن نحو المياه الإيرانية وإخضاعها لأنظمتها ورسومه الخدمية. وفي ٣١ أغسطس/آب، ادعت بحرية الحرس الثوري أن لغمين أوقفا ناقلة نفط في «مسار غير قانوني»، لكن الولايات المتحدة نفت اصطدام السفينة بلغم. وفي ٣٠ أغسطس/آب، استهدفت القوات الأمريكية منصتي



إطلاق إيرانيتين في جزيرة لارك كانتا تستعدان لإطلاق ألغام نحو المضيق. وكان ذلك أول هجوم أمريكي على الأراضي الإيرانية منذ ٢٩ يوليو/تموز، وأول محاولة مرصودة لزراعة الألغام بواسطة منصات ساحلية. وكانت إيران قد عرضت، خلال مناورات يناير/كانون الثاني ٢٠٢٥، منظومة لإطلاق الألغام بصواريخ فجر ٥ يبلغ مداها التقريبي ٧٥ كيلومتراً. ويرجح أن اللجوء إلى المنصات الساحلية بدلاً من الزوارق السريعة ناتج عن قيود عملياتية؛ إذ دمرت الهجمات الأمريكية في يوليو/تموز أكثر من ٦٠ زورقاً سريعاً للحرس الثوري، إلى جانب رادارات ساحلية

ومنظومات صاروخية ومراكز لإطلاق الطائرات المسيّرة وشبكات قيادة. وتشير التقارير إلى أن الحرس اضطر إلى الاقتراب من السفن بزوارقه لقراءة أسمائها والتعرف إليها. وردت إيران باستهداف قاعدة الملك حسين وموفق السلطي في الأردن بالصواريخ والطائرات المسيّرة. واعترض الجيش الأردني ثمانية صواريخ، فيما قال مسؤولون أمريكيون إن جميع المقذوفات تقريباً دُمّرت من دون أضرار كبيرة. وأفادت وسائل إعلام إيرانية أيضاً بمهاجمة قاعدة المنهاد في الإمارات، لكن أبوظبي أكدت اعتراض طائرة مسيّرة ونفت سقوط صاروخ، علماً بأنها أوقفت في ١٨ أغسطس/آب جميع المعاملات التجارية والمالية مع إيران. ويُقّيم هدف طهران بأنه رفع تكلفة الحرب، وردع الولايات المتحدة، وإبعاد واشنطن عن شركائها الإقليميين. وفي الداخل الإيراني، تصاعد القلق من تحول الأزمة الاقتصادية إلى احتجاجات؛ فقد أعلن رئيس السلطة القضائية في ٣١ أغسطس/آب أن الأجهزة القضائية والشرطية والاستخباراتية والأمنية في «أعلى درجات الاستعداد». وانخفضت التجارة الخارجية بنسبة ٣٥ في المئة، وبلغ التضخم السنوي ٦٦ في المئة حتى ٢٦ أغسطس/آب. كما عطل حصار الموانئ استيراد المشتقات النفطية وتصدير الخام، وأدى إلى نقص البنزين. ويُعد رفع أسعار الوقود محفوفاً بالمخاطر، بعدما تسبب عام ٢٠١٩ في احتجاجات واسعة، فيما بدأت احتجاجات شتاء ٢٠٢٥-٢٠٢٦ مع انهيار الريال وتدهور الاقتصاد. وفي العراق، وضعت كتائب سيد الشهداء في ٢٩ أغسطس/آب عشرة شروط لنزع السلاح، منها الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية، وإنهاء «هيمنة» واشنطن على القرارات السياسية والاقتصادية العراقية، وخروج الجيش التركي من الشمال، وطرد الجماعات الكردية المعارضة لإيران من إقليم كردستان. وكرر هادي العامري هذه المطالب خلال إحياء ذكرى محمد باقر الحكيم في ٣٠ أغسطس/آب. ويُنظر إلى طرح شروط يصعب على بغداد تنفيذها باعتباره مقاومة عملية لنزع السلاح، فيما يُرجح ارتباط مطلب طرد الأكراد الإيرانيين بضغط طهران ونظرتها الأمنية إلى الإقليم بوصفه موقعاً لتعاون إسرائيل والمعارضين الأكراد. وتُعد الحكومة العراقية مشروع قانون يتعلقان بهيكل الحشد الشعبي وتقاعد أفرادها. واستجابةً للمخاوف الأمريكية، خذفت البنود الخاصة بإنشاء كلية أركان للحشد وشركة «المهندس» الخاضعة للعقوبات. وتحدثت تقارير أخرى عن احتمال إحالة بعض القادة إلى التقاعد الإلزامي وتعيين ضباط من الجيش وجهاز مكافحة الإرهاب في إدارة الحشد، لكن وجود نواب مرتبطين بالجماعات المسلحة في اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة المشروعين يعقد إقرار الإصلاحات. كما أعلنت كتائب حزب الله أنها لن تغادر جرف الصخر، التي خضعت لسيطرتها بعد طرد داعش عام ٢٠١٤ وتهجير سكانها ذوي الأغلبية السنية. وأكد خميس الخنجر أن المنطقة ليست ملكاً لأي جماعة. وفي الوقت نفسه، تحولت ادعاءات علم فالح الفياض مسبقاً بالهجمات الأمريكية-السعودية المشتركة في ٢٨ يوليو/تموز، التي قتلت ما لا يقل عن ٢٨ عنصراً من الحشد، إلى خلاف سياسي قد ينتهي بإقالتهم. وفي اليمن، صادرت القوات التابعة للحكومة في ٢٤ أغسطس/آب شحنة كانت تُنقل من جيبوتي إلى ميناء الحديدة، تضم أجهزة مودم صناعية صينية بمدى ١٢ كيلومتراً، ومحركات طائرات مسيّرة، وأجهزة إرسال، وقطعاً أخرى.



قد تسعى الجماعات المسلحة العراقية المدعومة من إيران إلى تأجيل نزع السلاح

يُحتمل أن تسعى بعض الجماعات المسلحة العراقية القريبة من إيران إلى تأجيل خطة الحكومة لنزع السلاح. ففي ٢٤ أغسطس/آب، أفادت تقارير بأن مسؤولاً عراقياً رفيعاً ألغى مهلة ٣٠ سبتمبر/أيلول المحددة لتسليم الأسلحة من دون تعيين موعد جديد. وأوضح مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي أن ٣٠ سبتمبر/أيلول هو موعد انسحاب التحالف الدولي من العراق، وليس مهلة نهائية لتسليم الجماعات أسلحتها. ومنذ تولي علي الزايدي رئاسة الوزراء، مارست

الولايات المتحدة ضغطاً واسعاً على بغداد للحد من أنشطة الجماعات القريبة من إيران. وكان متوقعاً في البداية أن تكون هذه الجماعات قد نزعت سلاحها أو بدأت، على الأقل، عملية تسليمه بحلول ٣٠ سبتمبر/أيلول، وهو أيضاً الموعد المقرر لانسحاب القوات الأمريكية المنتشرة ضمن التحالف المناهض لتنظيم داعش. وأعلن الأعرجي أن الحكومة جادة في قطع الصلة بين الأحزاب السياسية وألوية الحشد الشعبي، وأن الحوارات



الجارية للفصل بين المجالين حققت نتائج إيجابية. وقال إن السلاح يجب أن يخضع لسيطرة الدولة، ولا يحق لأي «طرف خارجي» التحكم فيه. غير أن هذا الموقف يختلف عن إعلان سابق للمتحدث باسم الحكومة حيدر العبدوي، الذي قال في يونيو/حزيران إن أمام الجماعات مهلة حتى نهاية سبتمبر/أيلول فقط لتسليم أسلحتها. ولا تزال بغداد تؤكد ضرورة حصر السلاح بيد الدولة، بينما يرى قادة الجماعات المسلحة أن نزع سلاحهم سيخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية. كما أعلنت واشنطن صراحةً دعمها لنقل أسلحة هذه الجماعات إلى الحكومة المركزية العراقية. وفي ٢٧ أغسطس/آب، اقترح عدد من الجماعات المسلحة «تجميد» نشاطه العسكري لمدة عامين. وأبدت بعض الجماعات استجابة أولية لطلب رئيس الوزراء التخلي عن السلاح، لكن خمس جماعات رفضته، من بينها كتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء وحركة النجباء. ويبدو أن الولايات المتحدة رفضت أيضاً اقتراح وقف النشاط لعامين، رغم أن وزارة الخارجية الأمريكية لم تعلن موقفاً رسمياً. ويتولى رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض وقاسم الأعرجي دور الوساطة بين الحكومة والجماعات المسلحة. والتقى علي الزايدي في ٢٧ أغسطس/آب جوشوا هاريس، القائم بأعمال السفارة الأمريكية في بغداد. وشدد البيان الرسمي على تطوير التعاون الاقتصادي وتعزيز أمن المنطقة واستقرارها وتوسيع العلاقات الثنائية، فيما زُبطت الإشارة إلى تثبيت الأمن بالجهود الرامية إلى إخضاع أسلحة الجماعات المسلحة لسيطرة الدولة. ويأتي ملف نزع السلاح في العراق ضمن مسار إقليمي أوسع؛ إذ تدعم الولايات المتحدة في الوقت نفسه نزع سلاح حركة حماس في إطار خطة السلام التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥، كما تُمارس ضغوط لنزع سلاح حزب الله في لبنان. ويربط هذا التزام قضية أسلحة الجماعات العراقية بالتنافس الإقليمي بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل. ولا يزال انعدام الأمن الناجم عن أنشطة هذه الجماعات مستمراً؛ ففي أواخر يوليو/تموز، هاجمت جماعة قريبة من إيران السعودية، وردت الولايات المتحدة والسعودية بغارات جوية. وبعد ذلك، تعزز التنسيق الأمني بين بغداد والرياض على طول حدودهما المشتركة. واتخذت الحكومة العراقية إجراءات، منها اعتقال بعض أعضاء الحشد الشعبي ومسؤوليه، إلا أن الآلية الفعلية لجمع الأسلحة ما تزال غير واضحة. كما تتقاطع صعوبات نزع السلاح مع الضغوط الاقتصادية والخارجية التي يواجهها العراق؛ فبغداد تعاني صعوبة تصدير النفط عبر مضيق هرمز، وتتعرض في الوقت نفسه لضغوط من أجل الالتزام بالعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. ولذلك، لا يقتصر ملف أسلحة الجماعات على الجانب الأمني، بل يرتبط مباشرةً بعلاقات العراق الخارجية وصادراته النفطية وصلاته بالولايات المتحدة ومدى استقلال بغداد في اتخاذ قراراتها.

Middle East Monitor

حسابات السنة العراقية في الحرب وسلاح الجماعات المسلحة

MEMO
MIDDLE EAST MONITOR
Creating New Perspectives

القوى الشيعية. وكانت إيران تضبط الخلافات الشيعية وتجمع الأطراف المنتمية إلى هذا التيار تحت مظلة قرارها الاستراتيجي، ما سهل ممارسة الضغوط وإقصاء القوى السنية. ورغم أن «الإطار التنسيقي» لا يزال يضبط الخلافات، فقد باتت انقساماته الداخلية واضحة، وتحولت رئاسة الوزراء إلى آلية لإدارة هذه التناقضات. ويتمثل التطور الثاني في تحول إيران والولايات المتحدة إلى عدوين معلنين، ما ضيق مساحة التفاهم السابق بينهما بشأن العراق. فقد كان تعايش واشنطن وطهران أو تعاونهما الظرفي يجعل القوى السنية أحياناً منافساً مشتركاً للطرفين،



لكن احتمال تشكل مثل هذا الإجماع تراجع الآن. أما التطور الثالث فهو الانخفاض الحاد في صادرات النفط واتساع الركود الاقتصادي، بما يزيد استياء مؤيدي الحكومة المركزية، وقد يضعف قدرة الخطابات الطائفية على التعبئة. ويمكن للأزمة الاقتصادية المشتركة أن تعزز التعاون السياسي والاجتماعي العابر للحدود المذهبية، كما قد تسهم حاجة الحكومة وأصحاب المصالح الاقتصادية العراقية إلى التعاون مع دول المنطقة في تخفيف الاستقطاب الداخلي. ويتمثل التطور الرابع في احتمال أن تحد الحرب من قدرات إيران العسكرية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، بل أن تؤثر في دور نظامها السياسي أو طبيعته. وإذا تمكنت حكومة علي الزبيدي من نزع سلاح الجماعات القريبة من إيران، فستصبح السياسة العراقية أكثر خضوعاً للتوازنات الداخلية. وعلى هذا الأساس، حافظت القوى السنية حتى الآن على حيادها في الحرب، تجنباً للانخراط في نزاع تعدّه أمريكياً-إيرانياً في جوهره. وتضم الساحة السياسية السنية حالياً ثلاثة تيارات رئيسية: حزب «تقدم» بزعامة محمد الحلبوسي، الذي يستند إلى قاعدته في الأنبار وخطاب قومي وتحالفات مع الزعماء المحليين؛ و«تحالف السيادة» بزعامة خميس الخنجر، الذي يُعد وريثاً للإسلام السياسي السني بخطاب وطني؛ و«تحالف العزم» بزعامة مثنى السامرائي، الذي زاد اعتقاله بتهمة الفساد احتمال تفكك هذا التيار لمصلحة منافسيه الآخرين. ويُرجح أن يتولى أسامة النجيفي قيادة التيار الجديد، وأن يضم رافع العيساوي وظافر العاني وقاسم الفهداوي ومشعان الجبوري. ومن المتوقع أن يحظى بدعم بعض دول المنطقة، وأن يسعى إلى تمثيل الشخصيات الأكثر ابتعاداً عن الاستراتيجية الإيرانية في العراق. وقد سلكت القوى السنية خلال الأسابيع الأخيرة مسارين؛ تمثل الأول في تنسيق مواقفها بشأن الحرب ونزع السلاح مع الحكومة الاتحادية. ورحبت بقبول شبل الزبيدي، قائد كتائب الإمام علي، قرار الحكومة، وشجعت عصائب أهل الحق وكتائب سيد الشهداء على الالتزام الكامل به، لكنها تجنبوا مواجهة كتائب حزب الله وحركة النجباء. وتمثل المسار الثاني في محاولة تقليص الخلافات مع الأكراد؛ إذ تناول لقاء محمد الحلبوسي ومسعود بارزاني مستقبل العراق واحتمال إنشاء أقاليم اتحادية جديدة، منها إقليم في المناطق السنية الغربية. ومع ذلك، تواجه القوى السنية ثلاث عقبات أساسية: تشتت التنظيمي والخلافات الشخصية بين القادة؛ وغياب برنامج واضح بشأن مستقبل العراق ومكانة السنة؛ والعجز عن تحقيق التوازن بين القوى الإقليمية والدولية. ومن دون معالجة مواطن الضعف هذه، لن تؤدي التطورات الجديدة بالضرورة إلى زيادة نفوذها السياسي.

لا تسمحوا للمليشيات المدعومة من إيران بتحديد موعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق

The National

وفقاً للخطة، يُفترض أن تغادر آخر القوات الأمريكية وقوات التحالف الدولي العراق في ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، منهيّةً وجوداً عسكرياً بدأ عام ٢٠٠٣. وقد وصف رئيس الوزراء العراقي علي الزايدي هذا الموعد بأنه «حاسم ونهائي»، وعدّ الأول من أكتوبر/تشرين الأول بداية مرحلة ممارسة العراق سيادته كاملة. غير أنه ربط التزامين مختلفين بموعد واحد: انسحاب التحالف وتسليم جميع الجماعات المسلحة أسلحتها إلى الدولة. وبينما يستند الانسحاب الأجنبي إلى خطة محددة، لا يزال إنجاز نزع السلاح

غير مؤكد. وكشف اعتقال عباس البيقوبي في ١٧ أغسطس/آب حدود سلطة الدولة؛ فهو مسؤول الاستطلاع في حركة حزب الله النجباء وأحد مسؤولي الاستخبارات في الحشد الشعبي، وقد أتهم بالضلوع في هجمات بطائرات مسيرة ضد دول مجاورة. واعتقله جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، الذي يُعد أكثر القوات التي دربتها الولايات المتحدة كفاءة، لكن «الإطار التنسيقي»



وصف الإجراء بأنه اختطاف وطالب بتسليمه إلى الحشد الشعبي. كما أطلقت محكمة في بغداد سراحه بعد أقل من ٢٤ ساعة لعدم كفاية الأدلة. وأظهرت الواقعة أن أجهزة إنفاذ القانون تواجه قيوداً جديدة عند التعامل مع جماعات تمتلك نفوذاً عسكرياً وسياسياً. وقد أبدت عصابات أهل الحق وكتائب الإمام علي وسرايا السلام التابعة لمقتدى الصدر استعداداً، ولو رمزياً، لتسليم السلاح. في المقابل، أكدت كتائب حزب الله أنها لن تسلّم حتى «رصاصاً واحدة»، وأنها ستوسع ترسانتها، واتخذت كتائب سيد الشهداء وحركة حزب الله النجباء موقفاً مماثلاً. وفي الوقت نفسه، استمرت هجمات الطائرات المسيّرة؛ فقد تعرض حقل خورمور للغاز، الذي تديره شركة دانة غاز، لهجمات متكررة، وأدى أحدها إلى انقطاع نحو ٨٠ في المئة من كهرباء إقليم كردستان خلال ليلة واحدة. كما تصدت الدفاعات الأمريكية لهجمات سابقة على أربيل، وسقط عدد من الصواريخ قرب القنصلية الأمريكية. ولا تستهدف هذه العمليات إثارة انعدام الأمن فحسب، بل تسعى أيضاً إلى إضعاف الحكم الذاتي لإقليم كردستان، والإضرار بالبنية التحتية التي يحتاج إليها مستثمرو الطاقة الأمريكيون، وإظهار محدودية سلطة بغداد. وربطت الجماعات المسلحة نزع سلاحها بخروج الولايات المتحدة، لكن الانسحاب الكامل قد يحول هذه الذريعة نفسها إلى أداة لترسيخ نفوذها. فمن شأن الإنهاء المفاجئ لوجود التحالف أن يضعف شبكات الاستخبارات والدعم الجوي واللوجستي التي تستخدمها القوات العراقية والبيشمركة لملاحقة بقايا داعش، وأن يحد من القدرة على مراقبة التنظيم والجماعات المسلحة. وبعد الحرب الإيرانية، قد يُفسر مثل هذا الانسحاب إقليمياً على أنه تراجع أمريكي، بما يعزز مسار النفوذ الإيراني المسلح الممتد من حدود إيران، عبر العراق، إلى البحر المتوسط. وفي المقابل، تظل الحجج المؤيدة للانسحاب وجيهة؛ إذ لا ينبغي للعراق أن يستضيف قوات أجنبية إلى الأبد، كما يمنح الوجود الأمريكي الجماعات المسلحة ذريعة للاحتفاظ بأسلحتها، وتقضي السيادة الحقيقية اعتماد بغداد على قدراتها الذاتية. ومع ذلك، فإن الانسحاب قبل تعزيز قدرة الدولة لا يحقق السيادة بالضرورة، وقد يجعل العراق أكثر عرضة لضغوط القوى المسلحة. ولا يتمثل الحل المقترح في احتلال دائم أو إلغاء الانسحاب، بل في ربط مرحلته النهائية بنتائج قابلة للتحقق. ويجب على كتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء وحركة النجباء أن تسلّم فعلياً صواريخها وطائراتها المسيّرة الاستراتيجية، لا أن تكتفي بتغيير أسماء الألوية وشاراتها. ويمكن للولايات المتحدة أيضاً الاحتفاظ بوجود استشاري ومكافح للإرهاب محدود في أربيل، بالتنسيق مع البيشمركة وجهاز مكافحة الإرهاب، وتوفير دعم دفاعي لمنشآت الطاقة في الإقليم، ولا سيما حقل خورمور. وينبغي أن يتوافق توقيت الانسحاب مع القدرة الفعلية للدولة العراقية، لا مع موعد تستطيع الجماعات المسلحة تقديمه بوصفه انتصاراً لها.

خطة نزع سلاح الميليشيات في العراق: خلافات داخلية ومساع إيرانية لاحتوائها



أعلن رئيس الوزراء العراقي علي الزايدي في يونيو/حزيران ٢٠٢٦، وتحت ضغط أمريكي، خطة لنزع سلاح الجماعات المسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة ودمج أفرادها في المؤسسات الأمنية الرسمية. وحدد ٣٠ سبتمبر/أيلول موعداً لتنفيذها، بالتزامن مع انتهاء مهمة التحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش وخروج القوات الأمريكية المتبقية من القواعد العراقية. ويتمثل الهدف المعلن في ترسيخ سلطة الدولة وتطبيق القانون وحصر السلاح بالمؤسسات الرسمية. وبدأت الحكومة أولاً



موجة واسعة من اعتقال السياسيين والمسؤولين المتهمين بالفساد ومصادرة أصول مالية ضخمة، ثم طرحت خريطة طريق لنزع السلاح تشمل حل هياكل القيادة المستقلة، وتشكيل لجنة لتسليم الأسلحة، ودمج الأفراد في الجيش أو الحشد الشعبي، وإغلاق المكاتب غير القانونية، وتفتيش مواقع تخزين الأسلحة أو تصنيعها. كما دعم «الإطار التنسيقي» حصر السلاح بيد الدولة وفصل النشاط العسكري للحشد الشعبي عن أنشطته الحزبية والسياسية والاجتماعية. ومع ذلك، توجد خلافات حادة بين الجماعات الشيعية؛ فقد أيد مقتدى الصدر وسرايا السلام الخطة سعياً إلى تعزيز شرعيتها السياسية. ويبدو أن قيس الخزعلي، زعيم عصائب أهل الحق، انضم إليها أيضاً مراعاةً لاعتماد الحكومة على المساعدات الأمريكية. وأعلنت كتائب الإمام علي موافقتها، لكن بعض القوى السياسية ربطت مشاركتها بالحفاظ على مكاسبها السياسية أو الحصول على وزارات. في المقابل، رفضت كتائب حزب الله وحركة النجباء الخطة، وحوّلتا تهديديهما إلى هجمات على دول مجاورة. كما رفضت الحكومة مقترح وقف استخدام السلاح لمدة عامين. ويشار إلى الأزمة الاقتصادية بوصفها الدافع الرئيس لقبول الضغوط الخارجية؛ إذ أدى إغلاق مضيق هرمز والانخفاض الحاد في صادرات النفط ونقص الموارد المالية وصعوبة دفع رواتب موظفي الدولة إلى زيادة اعتماد بغداد على المساعدات الدولية واستثمارات الشركات الأمريكية ودول الخليج. غير أن غياب قانون واضح لنزع السلاح، بالتزامن مع محاولة إقرار قانون يعزز الوضع المستقل للحشد الشعبي، أوجد تناقضاً بين الأهداف المعلنة وآلية التنفيذ. وفي أواخر يوليو/تموز ٢٠٢٦، أطلقت عشرات الصواريخ والطائرات المسيّرة من العراق باتجاه منشآت الطاقة السعودية والقوات الأمريكية في الأردن وأهداف داخل إسرائيل. وقُيّمت أهداف هذه الهجمات بأنها اختبار إرادة الزايدي، وقياس مدى الدعم الأمريكي له، وعرقلة تقارب العراق مع الغرب والدول العربية. وردت الولايات المتحدة والسعودية، في خطوة غير مسبوقة، باستهداف مراكز القيادة ومستودعات الأسلحة والمنشآت اللوجستية التابعة للجماعات العراقية. وتمكن هادي العامري من إقناع الجماعات بتأجيل الرد لمنع تفاقم الأزمة، فيما درست بغداد اتخاذ تدابير أمنية حول جرف الصخر وإمكان نشر وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب. وتتنظر إيران إلى نزع السلاح باعتباره تهديداً لأصولها الاستراتيجية؛ فقد عدّ إسماعيل قاتّني التفاوض بشأن السلاح مقبولاً، لكنه وصف تسليمه بأنه «خط أحمر»، مؤكداً أن إيران هي المالكة الفعلية لهذه الأسلحة. كما اقترح محمد باقر قاليباف إخفاء الأسلحة الثقيلة أو وقف استخدامها أو نقلها مؤقتاً إلى إيران، لكنه لم يتمكن من تغيير موقف الزايدي. وقد يؤدي التنفيذ القسري للخطة إلى صراع داخلي، بل إلى حرب أهلية، ولذلك تشدد الحكومة على الحوار. وفي المقابل، أظهرت الهجمات الأمريكية-السعودية المشتركة أن الرد العسكري الحازم قادر على تقييد حركة الجماعات. وسيتوقف النجاح النهائي للخطة على قدرة القوات الحكومية على تنفيذ القرار بعد ٣٠ سبتمبر/أيلول، ولا سيما في مناطق مثل جرف الصخر.



FOREIGN AFFAIRS

طريق دمشق: كيف يمكن لسوريا الاستفادة من اقتصاد ما بعد هرمز؟

بعد الإغلاق الجزئي لمسارات نقل الطاقة التقليدية في المنطقة وارتفاع مخاطر الاعتماد على مضيق هرمز، تستعيد سوريا تدريجياً مكانتها بوصفها عقدة عبور مهمة في الشرق الأوسط. ففي مطلع أبريل/نيسان، عبرت أراضيها قافلة من ٢٩٩ صهريج وقود عراقي متجهة إلى ميناء بانياس على البحر المتوسط، في أول عملية قانونية لنقل النفط العراقي عبر سوريا منذ عام ٢٠٠٣. كما نُقل أكثر من ٢/١ مليون طن من الوقود العراقي إلى الساحل السوري بين أبريل/نيسان وأواخر



يوليو/تموز، فيما مثّلت إعادة فتح معبر ربيعة بين البلدين بعد إغلاق دام أكثر من عقد مؤشراً إلى عودة الدور الاقتصادي السوري. وقبل اندلاع الحرب الأهلية عام ٢٠١١، كانت سوريا ملتقى تجارياً يربط العراق والأردن ولبنان وتركيا والبحر المتوسط، ويصل دول الخليج بالأسواق الأوروبية. لكن الحرب حولتها إلى مسار لنقل الأسلحة والدعم اللوجستي الإيراني إلى حزب الله اللبناني، ولتهريب الوقود والمخدرات والتجارة غير المشروعة؛ وهي أنشطة وفرت إيرادات لحكومة بشار الأسد من دون منفعة اقتصادية واسعة للمجتمع. وبعد سقوط حكومة الأسد أواخر عام ٢٠٢٤، بدأت التجارة الإقليمية في التعافي. وتقدّر

الجمارك السورية دخول نحو ٣٢٧ ألف شاحنة تحمل أكثر من سبعة ملايين طن من البضائع حتى أغسطس/آب ٢٠٢٥، كما أعادت الأردن وقطر والسعودية وتركيا تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع دمشق. غير أن البنك الدولي قدّر كلفة إعادة الإعمار عام ٢٠٢٥ بنحو ٢١٦ مليار دولار، أي قرابة عشرة أمثال الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لسوريا عام ٢٠٢٤. وقد أتاح الحرب الإيرانية واضطراب هرمز فرصة جديدة لسوريا، مع اتجاه الدول إلى بدائل برية وبحرية يمكن أن تجعلها مركز ربط بين الخليج وبحر قزوين والبحر الأسود والمتوسط. وفي هذا الإطار، طُرح إحياء سكة حديد الحجاز بين الأردن والسعودية وسوريا وتركيا، بطاقة أولية محتملة تبلغ ١/٥ مليون حاوية سنوياً، قابلة للارتفاع إلى ثلاثة ملايين. واتفق العراق وسوريا أيضاً على إعادة بناء خط كركوك-بانياس، الذي قد ينقل، وفق خطة مدتها أربعة أعوام، مليوني برميل يومياً بحلول ٢٠٣٠، بما يعادل نحو ٦٠ في المئة من صادرات العراق قبل الحرب الإيرانية و٩ في المئة من النفط العابر لهرمز. ومع المسارات الجديدة عبر تركيا، قد يتمكن العراق من نقل أكثر من ٨٠ في المئة من صادراته بعيداً عن المضيق. غير أن استعادة الدور السوري محفوفة بمخاطر جيوسياسية، منها التنافس السعودي-التركي في المجال الأمني، وتنامي دور الإمارات في الموانئ والخدمات اللوجستية، وقلق إسرائيل من تراجع أهميتها في الممرات الإقليمية. وترى إسرائيل أن إحياء المسارات السورية البديلة يهدد دورها في الممر الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي، فيما تشير عملياتها العسكرية الأخيرة ضد البنية التحتية السورية ومخاوفها من الحضور التركي إلى ضغوط أمنية محتملة على دمشق. كما يبقى خطر التبعية الخارجية قائماً في إعادة الإعمار؛ فقد سمحت الحكومة الجديدة بالملكية الأجنبية الكاملة في قطاعات عديدة، والتحويل الحر للأرباح، وحوافز ضريبية واسعة. وقد تجذب هذه السياسة الاستثمار، لكن تركيز قراراته في مؤسسات قريبة من الرئاسة، من دون رقابة مستقلة، قد يعيد إنتاج الاقتصاد الريعي لعهد الأسد القائم على توزيع الفرص وفق الولاء السياسي. وتمتلك شركة «سي إم إيه سي جي إم» الفرنسية امتيازاً لمدة ٣٠ عاماً لميناء اللاذقية، تحصل الحكومة السورية بموجبها على ٦٠ في المئة من الإيرادات. كما مولت «دي بي ورلد» الإماراتية تطوير البنية التحتية للميناء السوري الثاني مقابل إدارته تشغيلياً ٣٠ عاماً، من دون نشر تفاصيل تقاسم الإيرادات. وأنشأت الحكومة صندوق التنمية السوري للمساعدات والمشروعات العامة، وصندوق الثروة السيادي السوري لإدارة أصول الدولة والاستثمار الاستراتيجي، لكن خضوعهما المباشر للرئاسة أثار مخاوف بشأن الشفافية وعدم عدالة توزيع الموارد وعودة المحسوبية السياسية. ويتوقف النجاح الاقتصادي في النهاية على قدرة دمشق على تحقيق الاستقرار، ودمج قوات سوريا الديمقراطية الكردية في الدولة المركزية، واستيعاب عودة نحو ١/٦٧ مليون لاجئ و١/٩٢ مليون نازح داخلي، وتسوية الخلافات بين المناطق. كما ينبغي استثمار إيرادات الممرات في المناطق المحرومة والبنية التحتية والتوظيف والخدمات العامة. وتمتلك سوريا فرصة تاريخية للتحوّل من دولة أنهكتها الأزمات إلى مركز اتصال إقليمي؛ لكنها، من دون مؤسسات شفافة وتوزيع عادل للموارد واستقلال في القرار الاقتصادي، قد تصبح مجدداً مجرد ممر يخدم مصالح القوى الأخرى، لا دولة توظف موقعها لتحقيق تنمية مستدامة.

الخلاصة والتحليل الخبير

ظهر التحليلات الأربعة عشر الواردة في هذه المجموعة، رغم اختلاف منطلقات مصادرها وتوجهاتها، أن العراق يقف على أعتاب مرحلة جديدة تتشابك فيها نهاية مهمة التحالف الدولي، ومحاولة حصر السلاح بيد الدولة، وتداعيات الحرب بين إيران والولايات المتحدة، وأزمة صادرات النفط، والتحول في مسارات العبور الإقليمية. فما يجري في العراق ليس مجرد مجموعة من الأزمات المنفصلة، بل مواجهة مع سؤال أساسي يتعلق بشكل الدولة، والجهة صاحبة القرار الأمني، وكيفية تأمين الإيرادات، ومكانة البلاد في النظام الإقليمي الجديد. ويحتل تاريخ ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦ موقعاً محورياً في معظم هذه التحليلات؛ إذ قدمت حكومة علي الزايدي هذا الموعد بوصفه نهاية وجود قوات التحالف وبداية مرحلة ممارسة العراق سيادته كاملة، واستخدمته في الوقت نفسه لدفع برنامج حصر السلاح بيد الدولة. غير أن انسحاب القوات الأجنبية ونزع سلاح الجماعات المسلحة عمليتان مختلفتان؛ فالانسحاب تحكمه جداول زمنية واتفاقات رسمية، أما نزع سلاح جماعات متجذرة في البنية السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للعراق، فلا ينتهي بمجرد تحديد مهلة. وقد كشف تراجع الحكومة عن اعتبار موعد نزع السلاح نهائياً أن بغداد عالققة بين رغبتها في ترسيخ سلطتها وخشيتها من اندلاع صراع داخلي. ولا تتمثل القضية الأساسية في تسليم عدد من الصواريخ أو الطائرات المسيّرة، بل في تحديد الجهة التي ستسيطر على سلاسل القيادة ومستودعات الأسلحة والموارد المالية والشبكات الاستخباراتية وقرار استخدام القوة. وقد تخفف مقترحات مثل وقف النشاط العسكري لعامين، أو إبقاء الأسلحة في المخازن، أو دمج الأفراد من دون حل القيادات المستقلة، مستوى التوتر، لكنها لا تمثل نزاعاً فعلياً للسلاح. كما تدل الشروط التي طرحتها بعض الجماعات، من الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية والتركيز إلى تقييد قوات البيشمركة وإنهاء التعاون الأمني بين بغداد وواشنطن، على أنها حولت قضية السلاح إلى مفاوضات أوسع بشأن بنية السلطة والسياسة الخارجية للعراق. ولا تقدم المصادر رواية موحدة لهذا المسار؛ فصحيفة «الشرق الأوسط» تركز على الموقف الرسمي لبغداد واستقلال القرار الوطني والانتقال الهادئ للمسؤولية الأمنية، بينما تبرز «الأهرام» القيود التنفيذية التي تواجه الحكومة وخطر الاقتتال الشيعي-الشيعي. وتضع منظمة التجارة الخارجية اليابانية قضية السلاح والفساد ضمن إطار نظام المحاصصة واعتماد رئيس الوزراء على القوى التي قد تهدد الإصلاحات مصالحها. وفي المقابل، تنظر مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، ومعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، ومركز ألما، ومعهد دراسة الحرب، إلى التطورات أساساً باعتبارها جزءاً من مواجهة أوسع مع إيران. وتعكس الادعاءات المتعلقة بتشكيل خلايا سرية، أو نقل الأسلحة مؤقتاً، أو سيطرة طهران المباشرة على ترسانات الجماعات، المنظور الأمني لهذه المصادر، وينبغي قراءتها مع مراعاة هذا السياق. ورغم هذا الاختلاف، تتفق غالبية المصادر على أن التسليم الرمزي لبعض المعدات، أو تغيير أسماء التشكيلات، أو دمج القوات إدارياً من دون نقل القيادة والقدرات الاستراتيجية إلى الدولة، لن يفضي إلى نتيجة حاسمة. وتواجه الحكومة العراقية خيارين صعبين؛ فقد يؤدي استخدام القوة إلى صراع داخلي وتعميق الانقسامات السياسية والمذهبية، بينما يمنح الحوار المفتقر إلى ضمانات تنفيذية الجماعات وقتاً لإعادة تنظيم هياكلها والحفاظ على قدراتها العسكرية بصيغة جديدة. ولذلك يبدو التوجه نحو اتفاق تدريجي ومحدود في المدى القصير أكثر ترجيحاً من نزع شامل للسلاح أو مواجهة واسعة. ويحمل انسحاب التحالف الازدواجية نفسها؛ فمن وجهة نظر الحكومة العراقية، يمثل إنهاء الوجود العسكري الأجنبي أحد شروط السيادة الكاملة، كما يسلب الجماعات المسلحة ذريعتها للاحتفاظ بالسلاح. وفي المقابل، ترى صحيفة «ذا ناشيونال» وبعض المراكز الأمريكية أن الانسحاب من دون تعزيز قدرات العراق الاستخباراتية والجوية واللوجستية سيضعف موقف الدولة في مواجهة الجماعات المسلحة والخلايا المتبقية لتنظيم داعش. ويشير تقييم مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة إلى أن نشاط داعش في العراق بلغ أدنى مستوياته، لكن شبكته الخلوية لم تختف. كما أن نقل آلاف المحتجزين من سوريا، والضغط على السجون، واحتمال نشوب خلافات بين بغداد وأربيل والقوى المحلية، قد تهيئ ظروفاً تسمح للتنظيم بإعادة بناء نفسه بصورة محدودة. وتكشف تطورات سوق النفط بُعداً آخر لهذه القضية المتعلقة بالسيادة. فارتفاع صادرات البصرة في أغسطس/آب يحمل أهمية حيوية للحكومة العراقية، بعدما ضغط تراجع الصادرات على قدرتها على دفع الرواتب وتمويل النفقات العامة. غير أن هذا التحسن لم يبلغ مستويات ما قبل الحرب، كما اقترن بخصومات كبيرة وارتفاع تكاليف التأمين والنقل والاعتماد على تسهيل مرور الناقلات عبر مضيق هرمز. وتتناول وكالة «رويترز» المسألة من زاوية السوق وسلوك المشترين الصينيين والهنود، بينما تربطها مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات بمخاطر خلط النفط الإيراني بالعراقي، والاتفاف على العقوبات، ونشاط شبكات الوسطاء. وبذلك، فإن ما يبدو من منظور السوق تعافياً تدريجياً للصادرات قد يتحول، في الرواية الأمنية الأمريكية، إلى قضية مرتبطة بالعقوبات والنفوذ الإيراني. وقد أظهرت أزمة هرمز بوضوح أكبر الضعف المزمن في البنية الاقتصادية

العراقية؛ فتركز معظم إنتاج النفط في الجنوب، واعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية، وغياب مسارات كافية للتصدير من الشمال والغرب، جعلت أي اضطراب في ممر بحري واحد يتحول سريعاً إلى أزمة مالية داخلية. ويمكن لإحياء خطوط كركوك-بانياس وكركوك-جيهان، وتطوير مسار البصرة-حديثة-العقبة، أن يقلل هذا الاعتماد على المدى الطويل، إلا أن تنفيذها يحتاج إلى استثمارات ضخمة واستقرار سوريا واتفاق بغداد وأربيل وتأمين المناطق الحدودية. وهذه المشروعات ليست حلاً فورياً للأزمة الحالية، بل تكمن أهميتها في توفير بدائل للأزمات المقبلة. وفي هذا السياق، قد تصبح سوريا مجدداً حلقة وصل بين العراق والبحر المتوسط؛ إذ يوفر إحياء خط كركوك-بانياس وتوسيع النقل البري فرصة للعراق ولإعادة بناء الاقتصاد السوري معاً. لكن نقل صادرات النفط من هرمز إلى سوريا لا يعني بالضرورة إنهاء مواطن الضعف، بل قد يغير مصدرها فقط. فمستقبل هذا المسار سيتأثر باستقرار سوريا السياسي، والتنافس بين تركيا والسعودية والإمارات وإسرائيل، وطريقة منح الموانئ والبنى التحتية للشركات الأجنبية. وإذا لم تُستخدم إيرادات الممرات في التنمية الداخلية والتوظيف والخدمات العامة، فقد تتحول سوريا مرة أخرى إلى معبر يخدم مصالح الآخرين من دون أن يحصل مجتمعها على نصيب يتناسب مع موقعها الجغرافي. كما أثر تغير البيئة الإقليمية في حسابات القوى السنية العراقية؛ فقد أتاح تراجع تماسك القوى الشيعية، والمواجهة المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، وتعاقد الضغوط الاقتصادية، فرصة لبعض القوى السنية للعودة إلى الساحة وترميم علاقاتها مع الأكراد. ويمثل احتمال تشكيل تيار جديد بقيادة أسامة النجيفي، والنقاش بشأن إنشاء أقاليم اتحادية جديدة، مؤشرين إلى محاولة استثمار هذه الظروف. ومع ذلك، لا تزال الخلافات الشخصية والتشتت التنظيمي وغياب برنامج واضح لمستقبل العراق ومكانة السنة تحول دون بلورة استراتيجية سنية مشتركة. ولا يعكس حياد هذه القوى في الحرب لامبالاة بقدر ما يمثل محاولة للابتعاد عن نزاع قد يحول المناطق السنية مجدداً إلى ساحة للقتال. وخلاصة هذه الروايات أن العراق يبتعد ببطء عن النموذج السياسي والأمني الذي تشكل بعد عام ٢٠٠٣، لكن النظام البديل لم يتخذ شكلاً واضحاً بعد. ولن تكتسب مكافحة الفساد وضبط السلاح صدقيتهما إلا إذا تجاوزتا الاعتقالات المؤقتة والتفاهات السياسية إلى إصلاح مؤسسي ومحاكمات عادلة وقيادة أمنية موحدة. ولا يتمثل معيار نجاح الحكومة في إقامة مراسم خروج القوات الأجنبية أو عرض مجموعة من الأسلحة المسلّمة، بل سيتضح النجاح الحقيقي عندما يتبين مدى قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها في قضايا الأمن والإيرادات النفطية والعلاقات الخارجية والمسارات الاستراتيجية للبلاد، وتنفيذها من دون تدخل مراكز القوة الموازية.

CNN

AL JAZEERA

“

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.